المحور الرابع:
مدخل لدراسة الجهاز المصرفي والنظام المالي

المحور الرابع: مدخل لدراسة الجهاز المصرفي والنظام المالي.

تعد البنوك من أهم الأدوات المالية في تيسير الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مجتمعات اليوم، فالأنشطة التجارية والصناعية والزراعية والخدمية لا يمكن ممارستها في عصرنا من دون وجود هذه المؤسسات التي أُلقِيَ على عاتقها استقبال الأموال وحفظها وتنميتها واستثمارها وتمويل مَنْ يحتاج إليها، وبث الأمن والطمأنينة لدى الأفراد والمنظمات لثقتهم فيها وراحتهم للتعامل معها.

ولقد تعددت أنواع البنوك وأشكالها، بحسب ما تتخصص في ممارسته من أنشطة وما تؤديه من أعمال، وما يحكمها من قوانين ونطاق جغرافي، وما يتاح لها من موارد مالية سواء كانت ذاتية أو خارجية.

I- النظام المالي ودور البنوك في إطاره:

يشير النظام المالي إلى كافة العناصر المكونة لدورة الأموال وتداولها فيما بين مختلف الأطراف، وذلك بما يحقق لكل طرف مجموعة من الأهداف التي يسعى لتحقيقها، وذلك بمراعاة العوامل والمتغيرات والظروف المحيطة.

أولاً : البنوك والمؤسسات المالية الأخرى:

تمثل المؤسسات التي تعمل في مجتمع ما من خلال الحصول على الأموال من منظمات وأفراد المجتمع، وتشغيل هذه الأموال في مختلف مجالات الاستخدام لتحقيق النمو لذاتها ومجتمعاتها وتتكون هذه البنوك والمنشآت المالية عادة من البنوك بمختلف أنواعها وشركات التمويل والإقراض، وشركات توظيف الأموال وشركات التأمين، والبورصات ... وغيرها.

ومن أهم وظائف البنوك ما يلي:

1- العمل على تدفق رؤوس الأموال بين المودعين وطالبي التمويل من خلال عمليات الإيداع والحصول على الأموال من ناحية، والتوظيف (الإقراض والاستثمار) من ناحية أخر؛

2- تقديم الائتمان المطلوب للأفراد والمؤسسات المختلفة وذلك حسب إجراءات وشروط ومعايير معينة ويقوم ذلك على عناصر الدراسة العملية والعلمية لاحتياجات العملاء إلى جانب عناصر الثقة والضمان؛

3- تخفيض حجم المخاطرة التي يتعرض لها الأفراد إذ يتحمل البنك نيابة عن الأفراد والمؤسسات المخاطر التي قد يتعرضون لها في حالة إن قاموا هم باستثمار أموالهم؛

4- التواجد المستمر وتقديم السيولة، فالبنوك تعتمد على قانون الأعداد الكبيرة من التعاملات في القيام بنشاطها فإذا قابلت البنوك عمليات سحب كبيرة فإن هناك غالبًا عمليات إيداع ستقابلها.

ثانيًا: المؤسسات ومصادر الدخل المتعددة:

تمثل المؤسسات العاملة في المجتمع أو خارجه، سواء الحكومية المملوكة للقطاع العام أو تلك المملوكة للأفراد والقطاع الخاص، المؤسسات الصناعية أو الخدمية أو التجارية، المؤسسات الصغيرة أو المؤسسات الكبيرة وبصفة عامة جميع مؤسسات ومنشآت وشركات المجتمع.

ثالثًا: الأفراد

يمثلون جميع الذين يكوِنُون مجتمعاً معيناً وبخاصة الذين يحصلون على دخول قابلة للاستهلاك والادخار، وتسعى البنوك لكسب ثقتهم من أجل إقبالهم للتعامل معها سواء بالإيداع أو التمويل أو الاستثمار، والاستفادة مما تقدمه من خدمات مصرفية متعددة.

مفهوم سوق المال وأهم ركائزه:

يشير سوق المال إلى مجموع التدفقات المالية في المجتمع سواء كانت لآجال قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل بين أفراده ومنظماته وقطاعاته المتعددة وبينهم وبين المجتمعات الأخرى، ويقوم سوق المال على ثلاث ركائز أساسية هي:

أولاً : المنظمات المالية في السوق:

وتمثل المؤسسات والشركات والبنوك والمكاتب التي تتخذ الأعمال المالية والمصرفية عملها الرئيسي بهدف تيسير معاملات الأفراد والمنظمات داخل الدولة وخارجها، ويوضح الشكل رقم 2/2 أنواع منظمات سوق المال.

ثانيًا : أدوات سوق المال:

وهى تمثل تلك الوسائل التي تتم عن طريقها المعاملات، وتتعدد حسب قطاعات السوق وطبيعة التعامل واختلاف آجاله، ومن أهم الأدوات المستخدمة في سوق المال ما يلي:

أ- الأدوات المستخدمة في سوق النقد (المعاملات قصيرة الأجل):

- أذونات الخزانة التي تصدرها وزارة المالية؛
- الحسابات الجارية التي تفتحها البنوك التجارية؛
- الودائع قصيرة الأجل لدى البنوك؛
- الأوراق التجارية (الكمبيالات والسندات الإذنية)؛
- القروض قصيرة الأجل التي تقدمها البنوك.

ب – الأدوات المستخدمة في سوق رأس المال (المعاملات متوسطة وطويلة الأجل):

- الأسهم؛
- السندات؛
- القروض طويلة الأجل؛
- شهادات الإيداع.

ثالثًا : السياسات التي تحكم السوق:

يعمل السوق في ظل مجموعة من السياسات التي تطبق بما يمكن من إتمام المعاملات في السوق وتحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدولة ومن بين هذه السياسات:

- السياسات النقدية والائتمانية: وتشمل السياسات النوعية والكمية للسيطرة على حجم الائتمان وما تضعه الدولة من ضوابط للبنوك وغيرها.
- السياسات المالية : وتتعلق بالإجراءات الضريبية والجمركية.....
- سياسات الصرف الأجنبي: وتتعلق بدخول وخروج النقد الأجنبي من الدولة وإليها، والتحويلات، وميزان المدفوعات....

II- البنك المركزي والبنوك الثانوية

A. البنك المركزي:

هو المؤسسة التي تشغل مكاناً رئيسياً في سوق النقد، ويأتي على رأس هرم الجهاز المصرفي في كل الدول، ومن المسلم به أنَّ الهدف الرئيسي لسياسة البنك المركزي هي خدمة الصالح الاقتصادي العام على عكس البنوك التجارية.

إن مصطلح البنك المركزي حديث النشأة في ذاته حيث كان قبل الحرب العالمية الأولى يطلق على هذا النوع من البنوك اسم بنك الإصدار ولا تزال هذه التسمية سائدة في بعض الدول حتى الآن، حيث كان يقتصر دورها على إصدار البنكنوت (العملة) والمحافظة على ثبات قيمة النقد في المبادلات الخارجية، غير أن الأمر تغير وأصبحت هذه البنوك تتولى أيضاً تنظيم الائتمان.

ويعتبر بنك السويد الذي تأسس عام 1656 أقدم البنوك المركزية، غير أن بنك انجلترا الذي تأسس سنة 1692 يعتبر أول بنك إصدار، كما أنه أول بنك وضع الأسس والقواعد التي تميز البنوك المركزية عن غيرها.

وفي سنة 1920 ، انعقد مؤتمر بروكسل ببلجيكا الذي قرر ضرورة قيام كل الدول بإنشاء بنك مركزي، بغرض إصلاح نظامها النقدي والمصرفي، ومن أجل المحافظة على ثبات قيمة عملتها بما يحقق إمكانية الدول في المساهمة في التعاون الدولي.

أوجه اختلاف البنك المركزي مع البنوك التجارية:

1- لا يتعامل البنك المركزي مع الأفراد، فهو يهتم برقابة عمليات البنوك التجارية؛

2- يتمتع بسلطة قانونية ويستخدم وسائل معينة يستطيع من خلالها إلزام البنوك التجارية بتنفيذ السياسة النقدية التي يرغب فيها؛

3- البنك المركزي لا يهدف إلى تحقيق الربح، لأن هدفه المصلحة العامة.

وظائف البنك المركزي:

لا يهدف البنك المركزي إلى تحقيق الربح وإنماهدفه تدعيم النظام النقدي والاقتصادي في الدولة، وهي مملوكة للدولة بالكامل، وتتمثل أهم وظائفها فيما يلي:

* خدمة أنشطة الحكومة في مختلف مجالاتها؛
* تنشيط الاستثمار الأجنبي؛
* إصدار أوراق النقد، والعمل على استقرار السياسة النقدية وأسعار الصرف؛
* تحديد أسعار الخصم والفائدة والرقابة علي النقد؛
* الإشراف على وحدات الجهاز المصرفي؛
* تدعيم القطاعات الاقتصادية في الدولة.

إلا أن الوظائف الأساسية للبنك المركزي تتمثل في:

1- بنك إصدار: كان إصدار النقود الورقية هو الأساس الذي قام عليه نظام البنوك المركزية في الدول، فبعد انتشار النقود الورقية أُثير التساؤل: من له الحق في الإصدار، وما هي الكيفية التي يتم بها الإصدار؟ فأوكلت مهمة عملية الإصدار إلى البنك المركزي ويرجع ذلك إلى عدة عوامل نلخصها في:

- الرغبة في توحيد النقد المتداول ومنع تعدد العملات داخل حدود الدولة؛

- تمكين الدولة من مراقبة الائتمان بطريقة أكثر فعالية؛
- تركيز الإصدار لدى بنك واحد تدعمه الدولة يُضْفي على العملة نفسها قدراً كبيراً من الثقة.

2- **بنك الحكومة:** يقوم بدور مصرف الحكومة وإدارة ديونها من خلال إشرافه على عمليات الإقراض والاقتراض، وتسوية مدفوعات الحكومة الخارجية أو مستحقاتها والاحتفاظ برصيد الحكومة من العملات الأجنبية والرقابة على النقد الأجنبي كما يقوم بدور المستشار الاقتصادي والمالي والنقدي للحكومة باختصار:

- يقوم البنك المركزي بمسك حسابات الحكومة؛
- تمثيل الحكومة في عملياتها الاقتصادية الخارجية؛
- إدارة الديون وخدماتها (المديونية الخارجية)؛
- إقراض الحكومة في حالة العجز؛
- المستشار المالي والنقدي والاقتصادي للحكومة.

3- **بنك البنـــوك:**

- الاحتفاظ بالأرصدة النقدية.
- إجراء عمليات المقاصة.
- المقرض الأخير للبنوك التجارية.

4- **بنك تنظيم الائتمان:** تعتبر هذه الوظيفة من أهم وظائف البنك المركزي في العصر الحديث نظرا للأهمية التي تحتلها السياسة النقدية في التأثير على مجرى الحياة الاقتصادية، فالبنك المركزي يتحكم في حجم نقود الودائع، أي كمية النقود المتداولة، وبالتالي يقوم البنك المركزي بالتنسيق بين التدفقات النقدية والتدفقات السلعية في الاقتصاد.

B. البنوك الثانوية

تعريف البنك: "هو منشأة تحصل على الأموال في شكل إلتزامات عليها، ثم تقوم باستخدام هذه الأموال بما يحقق عوائد مالية تزيد عما تدفعه للمصادر التي حصلت منها علي الأموال وتعمل هذه البنوك على إدارة المال لتحقيق الأرباح اعتمادا على معايير إدارية وفنية متعارف عليها".

كما يعرف البعض البنك بأنه" منشأة مالية غرضها الرئيسي تجميع المدخرات وتوظيفها أو اقتراض الأموال بمعدل فائدة معين لإقراضها (هي ورأسمالها) واستثمارها بمعدل أعلى من معدل الاقتراض كما يقوم البنك بعدة خدمات تتعلق بالنقود أو ما يماثلها."

أنواع البنوك الثانوية:

تتعدد أنواع البنوك وأنماطها تبعا لعدة مقاييس، منها ما يتعلق برأس مالها ونشاطها وأنواع المتعاملين معها والعملة التي تتعامل بها والحيز الجغرافي الذي تمارس نشاطها من خلاله والنظام السياسي الذي تتبعه وغيرها من المعايير، ويمكن القول أن أهم أنواع البنوك السائدة تتمثل فيما يوضحه الشكل التالي :

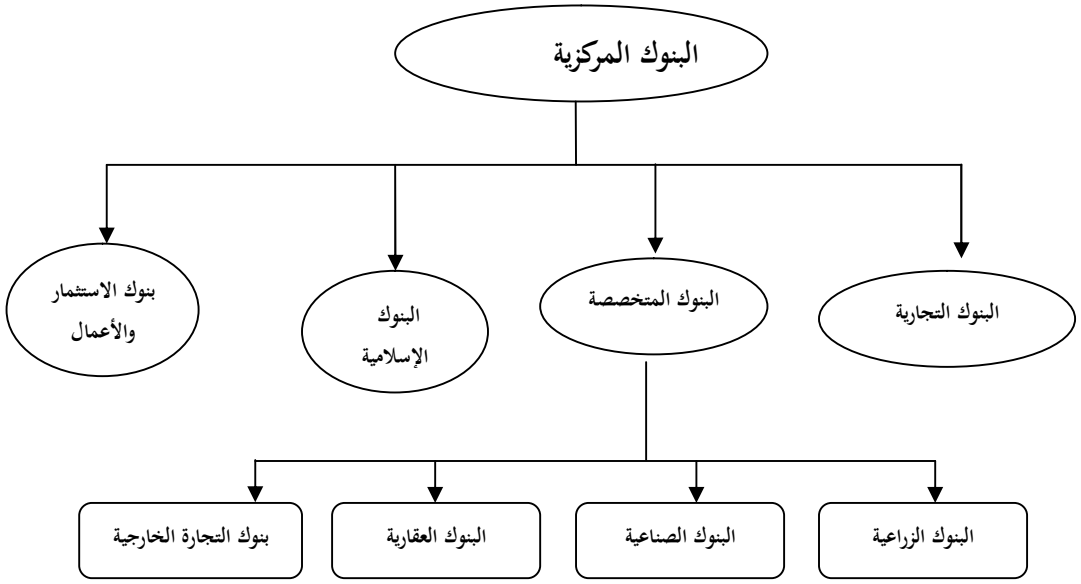

أولاً : البنوك التجارية:

وهي تلك البنوك التي تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع عند الطلب أو لآجال محددة وتزاول عمليات التمويل الداخلي والخارجي، كما تزاول عمليات تنمية الادخار والاستثمار في الداخل أو الخارج والمساهمة في إنشاء المشروعات، هذا إلى جانب القيام بالعمليات والخدمات المصرفية المتعددة الأخرى بما يسهم في تيسير المعاملات لأفراد ومؤسسات المجتمع.

وتتمثل أهم سمات وخصائص البنوك التجارية فيما يلي:

- تمثل **حقوق الملكية** في البنوك التجارية أحد مصادر الأموال، ولكنها لا تمثل نسبة كبيرة، إذ أن رأسمالها واحتياطاتها ومخصصاتها تتراوح ما بين 7% و 10% من إجمالي خصومها.
- تمثل **الودائع** بأشكالها المتعددة أهم مصادر التمويل لديها، وقد تكون الودائع قصيرة الأجل أو متوسطة الأجل أو ودائع ثابتة لدى البنك أو لآجال محددة، والودائع في البنوك التجارية غالبًا ما تتراوح نسبها ما بين 60% و % 70 من المصادر المتاحة لها، وعلى قدر المدى الزمني لمكوث الودائع لدى البنوك يجب أن ينعكس الوضع على توظيفات الأموال واستخداماتها، بحيث تراعي قاعدة تناسب الآجال،

فالودائع الجارية وقصيرة الأجل يجب أن تكون استخداماتها في مجالات قصيرة الأجل، أما الودائع الآجلة والثابتة فيجب أن توظف في مجالات متوسطة وطويلة حتى تُدِرَ العائد المناسب وتحقق الأهداف المطلوبة.

- تعتمد البنوك التجارية على **القروض والسندات** كجزء من المصادر التي تعتمد عليها، وتتعدد أشكال هذا النوع من المصادر، فقد يمثل عنصر تمويل طويل الأجل كالسندات والقروض طويلة الأجل، وقد يمثل عنصر تمويل قصير الأجل لمواجهة بعض الظروف الطارئة كالقروض قصيرة الأجل من البنك المركزي أو من البنوك الزميلة.
- تقوم البنوك التجارية **باستخدام أموالها** في مجالات متعددة تبدأ **بالسيولة** كعنصر أساسي تتعدد تقسيماته بين النقدية في الخزينة والأرصدة في البنك المركزي والأرصدة المودعة في البنوك الأخرى.
- تمنح البنوك التجارية **القروض والسلفيات** التي تختلف آجال استحقاقاتها والأغراض المقدمة لمنحها والضمانات المطلوبة للحصول عليها.
- تقوم البنوك التجارية باستثمار جزء من المصادر المتاحة لها بما يشكل لديها محفظة استثمارات متكاملة تحتوى على السندات وأذون الخزانة وأسهم وسندات شركات المساهمة وبعض المساهمات المباشرة.
- تتسم أعمال ونشاطات البنوك التجارية على وجه العموم بالاستخدام قصير ومتوسط الأجل، وتقل إلى حد كبير النشاطات ذات المدى البعيد.
- تعمل البنوك التجارية على تقديم مجموعة كبيرة من الخدمات المصرفية التي تغطي العديد من مجالات نشاط الأفراد والشركات والمنظمات في المجتمع من بينها صرف الشيكات وتحويل الأموال وشراء النقد الأجنبي وإدارة أعمال العملاء وإعداد دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية وغيرها.
- تحقق البنوك التجارية أرباحها من العائد المتحقق من عمليات توظيفها المختلفة بعد استبعاد ما تتحمله من أعباء وفوائد تدفعها للمودعين والمقرضين.
- تعد البنوك التجارية البنوك الأكثر شيوعا وانتشاراً، وهي تمارس عملياتها وأنشطتها في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي الداخلي والخارجي وليس الأنشطة التجارية فقط كما يدل اسمها، بل تخدم أيضًا المجالات الصناعية والخدمية والتجارية والخارجية وغيرها.

ثانياً : البنوك المتخصصة:

وهي بنوك تعمل على تمويل المشروعات في مجال تخصص معين، ومن بين أنواعها البنوك الزراعية والبنوك الصناعية والبنوك العقارية، وبنوك التجارة الخارجية والصادرات وبنوك التنمية.

أ – البنوك الزراعية:

تعمل هذه البنوك علي تمويل النشاط الزراعي لتحقيق التنمية الزراعية أفقيًا ورأسيًا، ومن بين الأنشطة التي تمارسها هذه البنوك: –توفير مستلزمات الإنتاج الزراعي (الآلات، البذور، والأسمدة، والمبيدات....)؛

- تنمية الثروة الحيوانية والسمكية والاهتمام بمزارع الدواجن والنحل ... ؛
- القيام بالعمليات الائتمانية وتقديم السلف؛
- القيام بالعمليات المصرفية المختلفة؛
- تقديم الدراسات والاستشارات والبحوث في المجالات الزراعية المختلفة وإعداد دراسات الجدوى.

ب –البنوك الصناعية:

تقوم هذه البنوك بتمويل الأنشطة الصناعية المتعددة من خلال منح التسهيلات لشراء المواد والخامات والمنتجات نصف المصنعة وغيرها، كذلك تعمل على تمويل شراء الآلات والمعدات التي تساعد في عمليات التصنيع وتمويل عمليات التوسع والإحلال، هذا إلى جانب القيام بدراسات الجدوى الفنية والاقتصادية للمشاريع، وتتراوح مدة التسهيلات التي تقدمها من سنة إلى عشرين سنة.

ج – البنوك العقارية:

وتقوم هذه البنوك بتقديم التمويل اللازم لشراء العقارات وبنائها والتوسع فيها، وكذلك الاهتمام بالمدن الجديدة سواء السكنية أو الصناعية، وهى تعتمد على رؤوس أموالها بجانب القروض طويلة الأجل وما تصدره من سندات، وتتسم توظيفات هذه البنوك بطول الأجل، هذا وتوجد في بعض الدول بنوك أخرى تسهم في هذا المجال أيضًا وتعمل تحت اسم بنوك الإسكان أو بنوك التعمير.

د –بنوك التجارة الخارجية:

وهي تتخصص في التجارة الخارجية والمعاملات الدولية، وتهدف إلى تنمية وتطوير التجارة الخارجية والنهوض بها في مجالات التصدير والاستيراد المختلفة، كذلك فإنها تمنح التسهيلات الائتمانية والمصرفية المتعلقة بالنقد الأجنبي وفتح الاعتماد وإصدار خطابات الضمان وغيرها.

رابعًا : بنوك الاستثمار والأعمال:

تمثل بنوك الاستثمار والأعمال شركات لتوظيف الأموال ومؤسسات تعمل على استثمار الأموال لمدى زمني متوسط وطويل الأجل بغرض تحقيق الأرباح من خلال إحداث التنمية الاقتصادية وتمويل مشروعات التنمية في المجتمع.

وتتمثل أهم خصائص بنوك الاستثمار والأعمال فيما يلي:

- يمثل رأس المال البنك مصدرا رئيسيا من مصادر تمويل نشاطات البنك، وتزيد أهميته كعنصر تمويل عن مثيله في البنوك التجارية.
- تمثل الودائع نسبة ضئيلة من بين مصادر التمويل المتاحة ولا يعتمد عليها البنك اعتمادًا كبيرا في نشاطه الاستثماري والمصرفي.
- يتمثل المصدر الرئيسي لتمويل نشاطات البنك في القروض طويلة الأجل وما يصدره من سندات، هذا إلى جانب اشتراك البنك مع غيره من البنوك المثيلة في تمويل عمليات الأنشطة الضخمة.
- تمثل السيولة نسبة قليلة من إجمالي استخدامات البنك، إذ أن الودائع التي لدى البنك تمثل جزءًا يسيرًا ولا يتطلب الاحتفاظ بمقابل كبير لمواجهة السحب، هذا إلى جانب اهتمام البنك بمتطلبات القروض والاستثمارات.
- تتم أغلب استثمارات البنك في المساهمات المباشرة ومحفظة الأوراق المالية، هذا إلى جانب القروض المختلفة لتمويل مختلف مجالات النشاط متوسط وطويل الأجل.ح
- تقوم البنوك الاستثمارية بدراسة فرص الاستثمار وإجراء الدراسات المتعلقة بجداولها الاقتصادية والمالية، إلى جانب الترويج للمشروعات الجديدة ومتابعة عمليات الإنشاء والتأسيس.
- تقوم البنوك الاستثمارية بدور فعال في تنشيط الصرف الأجنبي حيث تعمل على توفير النقد الأجنبي بكميات مناسبة لعملائها لإتمام أنشطتهم.

خامسًا : البنوك الإسلامية:

تعد البنوك الإسلامية منظمات اقتصادية تهدف إلى تيسير تداول الأموال واستثمارها في ظل المبادئ والمقتضيات الإسلامية، ويميزها عن غيرها من البنوك والمؤسسات المالية استبعاد التعامل بالفائدة أخذا أو عطاءًا، وتوجيه الجهود نحو خدمة المجتمع، إلى جانب التزامها بتحقيق التكافل الاجتماعي، وتعد البنوك الإسلامية من البنوك متعددة الأغراض، إذ تعمل على تقديم خدماتها في كافة المجالات ما دامت تدور في دائرة الحلال، ويتكون جانب الموارد في ميزانية هذه البنوك من رأس المال إلى جانب الودائع الجارية والودائع مع التفويض بالاستثمار، أما جانب الاستخدام فيشمل العديد من المجالات من بينها التمويل بالاستثمار في جوانب المضاربة والمشاركة والمرابحة والمتاجرة، وإن كان هناك من قروض فهي حسنة تقدم بلا فوائد.